فيما أكدت المالية مطابقتها للأموال العراقية في صندوق التنمية

لجنة النزاهة تكشف عن فقدان ١٧ مليار دولار خلال فترة الحاكم المدني بول بريمر

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي- وكالات

فيما أكدت وزارة المالية مطابقة الأموال العراقية في صندوق التنمية مع ما تمتلكه من أرقام ، أكدت لجنة النزاهة البرلمانية فقدان مبلغ ١٧ مليار دولار رصدت للعراق من صندوق التنمية خلال فترة الحاكم المدني بول بريمر، ووصفت تلك الفترة بـ"الغامضة وكثيرة الفساد"، مشيرة إلى أنها أرسلت طلبا للأمم المتحدة للتحقيق في الأمر واستعادة المبلغ المسروق.

وقال عضو اللجنة جواد الشهيلي لـ"السومرية نيوز"، إن "لجنة النزاهة وجدت عند إجراء الكثير من المعادلات الحسابية الموجودة منذ تشكيل الحكومة بعد العام ٢٠٠٣ حتى اللحظة أن المبلغ الخيالي الذي رصد للعراق من صندوق التنمية فقد في زمن الحاكم المدني بول بريمر"، مشيرا إلى أن "اللجنة طلبت من مكتب الأمم المتحدة في بغداد التحقيق في الموضوع واستعادة هذه الأموال".

وأضاف الشهيلي أن "اللجنة ستعلن رد الأمم المتحدة وما ستتخذه من إجراءات لمعالجة هذا الخرق القانوني والفساد الإداري في الحكومة التي نصبتها الولايات المتحدة خلال فترة معينة"، لافتا إلى أن "مليارات الدولارات التي صرفت خلال فترة ما قبل مجلس الحكم وما بعده والتي كانت فترة انتقالية غامضة حتى الآن لم تفتح أوراقها ولم تكشف الكثير من الحقائق فيها".

وأكد الشهيلي أن "مبلغ الـ١٧ مليار دولار هو الرقم الأولي الموجود في الرسالة الأولى"، لافتا إلى "وجود أرقام أخرى ترغب لجنة النزاهة التأكد منها قبل أن ترسل رسالتها الثانية لتكون الأرقام حقيقية أمام الأمم المتحدة".

وأشار عضو لجنة النزاهة إلى أن "أوراق تلك الفترة الانتقالية بدأت تظهر حاليا"، مؤكدا أن "حكومة بريمر حملت الكثير من الفساد وعقدت الكثير من الملفات التي لازال المواطن العراقي يدفع ثمنها".

وأعتبر الشهيلي أن "الحكومة العراقية مازالت أيضا تدفع ثمن الكثير من الأمور كمكاتب المفتشين العامين التي أسسها بول بريمر وكانت عبئا على الدولة"، معربا عن أمله بأن "تشهد الأيام المقبلة وجود حل لهذا الخرق الدستوري والقانوني".

الى ذلك أكدت وزارة المالية مطابقة الأموال العراقية في صندوق التنمية مع ما تمتلكه من أرقام، داعية في الوقت نفسه كل من يمتلك دليلا على وجود خرق تقديمه إلى الحكومة العراقية أو هيئة النزاهة.

وقال رافع العيساوي لـ"السومرية نيوز"، إن "موضوع مطابقة الأموال العراقية في صندوق dfi مع البنك المركزي عملية دورية وتقليدية"، مبينا أن "مطابقة الأموال تمت نهاية أيار الماضي وكانت المبالغ مطابقة لأرقام الوزارة".

وأضاف العيساوي أن "وزارته قدمت تلك المطابقة إلى الحكومة كما تم عرضها في إحدى جلسات مجلس النواب"، مشيرا في الوقت نفسه إلى "إمكانية وجود خرق أو ممارسة سيئة في هذا الموضوع لكن لا يوجد لدينا الإثبات".

ودعا رئيس الوزراء "من يمتلك إثباتا تقديمه إلى هيئة النزاهة أو الحكومة"، مؤكدا أن "الحكومة والبرلمان سيكونان ملزمين لمتابعة أموال العراق".

وأكد العيساوي أن "كل ما يتعلق بالأرقام والتدقيق فهو مطابق لما لدى الوزارة"، لافتا إلى أن "لجنة النزاهة أرسلت كتابا إلى وزارة المالية بشأن الأموال، وأحلنا الموضوع إلى دائرة المحاسبة للإجابة".

من جانبها أكدت اللجنة المالية في مجلس النواب مطابقة جميع حساباتها مع تقارير وزارة المالية لأموال العراق الحالية، وفيما أعربت عن استغرابها من الحديث عن فقدان ١٧ مليار دولار ، اعتبرت أن المبلغ المفقود هو من أموال المنحة الأمريكية التي صرفت من الجانب الأمريكي على مشاريع في العراق عامي ٢٠٠٣ -٢٠٠٤ .

وقال رئيس اللجنة حيدر العبادي لـ"السومرية نيوز" : إن اللجنة المالية تستلم شهريا جميع التقارير المالية سواء من البنك المركزي أو من وزارة النفط بشأن الأموال الموجودة في البنك ومبيعات النفط اليومية وسعر البيع والداخل إلى الخزانة العراقية، وتجري مطابقة لهذه الحسابات معربا عن استغرابه من طرح هذا الرقم في الإعلام ولا تعلم به اللجنة المالية أو المتخصصون .

وأضاف العبادي : أن هناك حديثا عن ٦،٨ مليار دولار مصيرها غير واضح وفقا لكلام المفتش العام الأمريكي، كما أن هناك كلاما عن أكثر من ١٨ مليار دولار لمجموع المنحة الأمريكية للعراق عامي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤"، مبينا أن "الرقابة المالية ترفع تقاريرها منذ سنتين لمتابعة أموال المنحة الأمريكية التي صرفت من الجانب الأمريكي لدى العراق".

وتابع : أن اللجنة المالية تريد معرفة جدوى هذه المشاريع إن كانت موجودة فعلا وقيمتها تساوي ما تم صرفه عليها فعلا"، مؤكدا أن "صرف مبلغ ١٨ مليار دولار خلال سنتين ضمن المنحة الأمريكية ينبغي أن يكون لها أثر".

وأوضح العبادي أن الرقابة المالية لديها صعوبات في متابعة مصير هذه الأموال، فيما تنتظر اللجنة التقرير النهائي"، مبينا أن "الكلام في الإعلام بشأن فقدان تلك الأموال لا يتطرق إلى تلك الأموال، أما أموال العراق الحالية وفقا لتقارير وزارة المالية فهناك تطابق للحسابات".

وكان وزير المالية رافع العيساوي أكد في حديث سابق لـ"السومرية نيوز" مطابقة الأموال العراقية في صندوق التنمية مع ما تمتلكه من أرقام، داعية في الوقت نفسه كل من يمتلك دليلا على وجود خرق تقديمه إلى الحكومة العراقية أو هيئة النزاهة.

يشار إلى أن رئيس ديوان الرقابة المالية عبد الباسط تركي كشف خلال استضافته في جلسة البرلمان في ١٨ نيسان الماضي، عن هدر أكثر من سبعة عشر مليار دولار من أموال العراق خلال إدارة الحاكم المدني الأميركي السابق بول بريمر.

فيما رجح المحقق الأميركي ستيوارت بوين، منتصف حزيران الحالي، أن يكون سبب اختفاء ٦،٦ مليار دولار من أموال إعادة الأعمار في العراق قبل ثماني سنوات، هو أنها قد تكون سرقت، واصفا إياها بـ"أكبر سرقة" بتاريخ أميركا، مشيرا في الوقت نفسه إلى وجود تحقيق ثالث لمعرفة مصير تلك الأموال.

وكانت اللجنة المالية في مجلس النواب أعلنت سابقا خلال إحدى جلسات المجلس عن الشروع للبدء بملاحقة مبلغ يقدر بـ٤٠ مليار دولار من العراق اختفت خلال فترة بريمر.

وتم إنشاء صندوق تنمية العراق DFI في أيار من العام ٢٠٠٣ من قبل مُدير سلطة الائتلاف المؤقتة وتم الاعتراف به، بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحد رقم ١٤٨٣ وبعد حل سلطة الائتلاف المؤقتة في حُزيران من العام ٢٠٠٤، تم تفويض الحكومة الأمريكية من قبل حكومة العراق لإدارة أموال صندوق تنمية العراق، التي أتيحت لمشاريع إعادة الإعمار، و قامت وزارة الدفاع الأمريكية، بإدارة أموال الصندوق المذكور نيابة عن الحكومة الأمريكية، وقد تم سحب التفويض اعتباراً من ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

وسبق أن دعت الأمانة العامة لمجلس الوزراء الوزارات والمؤسسات الرسمية كافة إلى تزويدها بجميع المعلومات المتوفرة لديها بشأن أية تجاوزات حصلت خلال فترة حكم الحاكم المدني للعراق بول بريمر، تتعلق بالأموال المودعة في صندوق تنمية العراق التي تم إنفاقها لتنفيذ مشاريع وهمية أو مغايرة للمواصفات المعلنة، مبينة أن هذا الطلب يأتي تمهيدا لإقامة الدعوى على الجهات والشركات التي تسبّبت في هدر أموال البلاد.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أعلن في الخامس من نيسان الماضي، خلال تقريره الثاني المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٩٣٦ للعام ٢٠١٠، أن المتبقي على العراق بخصوص خروجه من التزامات الفصل السابع التزاماته مع الكويت المتعلقة بمسألة المفقود من رعاياها وممتلكاتها، وتأكيد الحكومة استعدادها للاستمرار في مشروع صيانة الحدود العراقية، مؤكدا أن إحراز تقدّم في هذه المسائل يعد شرطا مسبقا لاستعادة العراق مكانته الدولية الطبيعية.

وأقر مجلس الأمن خلال اجتماعه في، ١٥ من كانون الأول الماضي، ثلاثة قرارات خاصة بالعراق ينهي الأول برنامج النفط مقابل الغذاء، فيما يدعو الآخر إلى تمديد الحصانة التي تحمي العراق من مطالبات التعويض المرتبطة بعهد الرئيس السابق صدام حسين إلى ٣٠ حزيران ٢٠١١ بدلاً من وقفه في كانون الأول الماضي، كما كان مقرراً في بداية الأمر، بعدما أكد العراق أنه لن يطلب أي تمديدات أخرى لعمل (صندوق تنمية العراق) الذي كان يشكل حصانة من مطالبات التعويض.

وفي القرار الثالث، وافق مجلس الأمن الدولي على رفع الحظر عن واردات العراق النووية لتنفيذ برنامج نووي مدني وإنهاء القيود المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والصواريخ، ووضع بذلك حداً لحظر استمر ١٩ عاماً، بموجب القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١.

وكانت الحكومة العراقية حرصت على ضمان تمديد عمل الصندوق الذي أنشئ عام ٢٠٠٣ بهدف حماية الإيرادات من مبيعات النفط والغاز الطبيعي في العراق.

ويخضع العراق منذ العام ١٩٩٠ للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي فرض عليه بعد غزو نظام الرئيس السابق صدام حسين لدولة الكويت في آب من العام نفسه، ويسمح هذا البند باستخدام القوة ضد العراق باعتباره يشكل تهديدا للأمن الدولي، بالإضافة إلى تجميد مبالغ كبيرة من أرصدته المالية في البنوك العالمية لدفع تعويضات للمتضررين جراء غزوه الكويت.

ومن المقرر أن ترفع الحماية الدولية عن صندوق تنمية العراق نهاية آب المقبل، وهو ما دعا الحكومة إلى اتخاذ إجراءات وصفتها بالدقيقة لحماية الأموال في الخارج.

بكين تختتم مؤتمراً عن التنمية المستدامة ومستقبل الطاقة

□ بغداد / وكالات

اختتمت في بكين اليوم الثلاثاء، أعمال المؤتمر الدولي الخاص بالتنمية المستدامة ومشاكل الطاقة.

وأشارت وكالة(آجي) الايطالية للصحافة الى ان "المؤتمر عقد بمشاركة وزراء صينيين وشركات عالمية كبيرة مثل شيل وماستركارد والإيطالية إيني، وتناولت أعمال المؤتمر قضايا التنمية المستدامة والاستهلاك العالمي للطاقة."

وقدمت الشركة الإيطالية في إطار اللقاء، جناحاً إعلامياً حول التوقعات الخاصة بأسعار النفط، وقد حضر المؤتمر المدير المنتدب للتسويق ماركو ألفيرا الذي تحدث أيضاً عن المبادرة الصينية في مجال الطاقة قائلاً: "لقد سعدت بمفاجأة الخطة الصينية لتقليص انبعاث الغازات".

المالية : العراق يتوقع عجزا ١٣,٧ مليار دولار في ميزانية ٢٠١٢

□ بغداد / (رويترز)

قال وزير المالية رافع العيساوي إن العراق سيواجه عجزا يبلغ حوالي ١٦ تريليون دينار (١٣,٧ مليار دولار) في ميزانية ٢٠١٢ البالغ حجمها ١١٥ تريليون دينار (٩٨,٣ مليار دولار).

و أشار العيساوي بحسب رويترز الى ان العجز كنسبة من ميزانية ٢٠١٢ سيكون اقل من العجز في العام الجاري.

وبلغت ميزانية العراق ٨٢,٦ مليار دولار لعام ٢٠١١ اعتمادا على متوسط سعر النفط عند ٧٦,٥٠ دولار للبرميل وتصدير ٢,٢ مليون برميل من الخام يوميا.

وكان مسؤولون عراقيون قالوا ان ارقام ميزانية ٢٠١٢ تعتمد على سعر النفط عند ٨٥ دولارا للبرميل. ويتضمن الإنفاق في ميزانية العام القادم تخصيص ٤٠ تريليون دينار (٣٤,٢ مليار دولار) للاستثمارات.

وقدر العجز في العام الجاري عند ١٣,٤ مليار دولار لكن مسؤولين توقعوا سد العجز اذا ظلت اسعار النفط العالمية عند المستويات المرتفعة الحالية.

وقال نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني هذا الشهر ان إيرادات العراق من النفط بلغت ٣٤,١ مليار دولار في الشهور الخمسة الأولى من العام بزيادة ٨,٧ مليار دولار على الإيرادات المتوقعة.

التجارة : الاتفاق مع تركيا على فتح منفذ حدودي جديد

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

اتفقت وزارة التجارة مع الجانب التركي على فتح منفذ حدودي جديد في المنطقة الحدودية قريب على منفذ إبراهيم الخليل لفك الازدحام.

وقال مدير عام دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية هاشم حاتم لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن" وزارة التجارة اتفقت مع الحكومة التركية على افتتاح معبر حدودي جديد بين البلدين بهدف تعزيز التبادل التجاري بين البلدين ".

واضاف أن" المعبر الحدودي سيتم اختياره بعد ان شكلت لجنة عليا لبحث الإجراءات الفنية والقانونية المتعلقة بافتتاح منافذ حدودية جديدة ".

واشار إلى أن" الاتفاق يهدف إلى فك الزحام الحاصل في منفذ أبراهيم الخليل الحدودي ومنع تأخير البضائع الداخلة الى العراق من تركيا ".

وأعلنت الحكومة العراقية ان حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا وصل في عام ٢٠١٠ إلى ١٠ مليارات دولار.

وأعلنت المديرية العامة لكمارك أن عائدات العراق من المنافذ الحدودية لشهر أيار الماضي بلغت ٣١مليار دينار عراقي .

ويسعى العراق إلى فتح مجالات استثمارية متعددة مع الدول الإقليمية التي لديها مشتركات اقتصادية معه، منها إيران والسعودية وسوريا والكويت ومصر وغيرها من البلدان.

ويأمل العراق في إيصال التبادل التجاري بين العراق وتركيا في السنوات الخمس المقبلة إلى ٢٠ مليار دولار سنويا خاصة بعد ان رفعت عنه العقوبات الاقتصادية التي فرضها البند السابع.

وأعلنت وزارة المالية العراقية في ١٦ شباط الماضي انه تم تأجيل العمل بقانون التعريفة الكمركية لوقت غير محدد .

ونص قانون التعريفة الجمركية الجديد الذي صادق عليه مجلس الرئاسة العام الماضي واقره مجلس النواب على إلغاء قانون التعريفة رقم (٧٧) لسنة ١٩٥٥، وأمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٤ (سياسة تحرير التجارة لعام ٢٠٠٤)، وأمر سلطة الائتلاف رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٣ (ضريبة إعادة اعمار العراق وتعديلاته)، وأكد على أن لا يعمل بأي قانون او تعليمات او أنظمة تتعارض مع أحكام هذا القانون.

وفي ٢٦ تشرين الثاني اعلنت الحكومة أن رئيس الحكومة نوري المالكي أوعز إلى وزارة الداخلية بضرورة مكافحة الفساد في المنافذ الحدودية .

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قد دعا في السابع من حزيران /يونيو الى الإشراف المباشر على المنافذ الحدودية البرية والجوية والبحرية، مشددا على اهمية أن تكون ادارة المنافذ مركزية وبإدارة وزارة المالية حصراً في جميع منافذ البلاد .

وفي الرابع من تشرين الثاني الفائت اعلنت الحكومة العراقية عن وضعها خطة لتوحيد ادارة المنافذ الحدودية وإعادة تنظيم عملها .

وصادقت الحكومة العراقية في آب الماضي على تطوير توصيات مؤتمر تطوير المنافذ الحدودية ضمن موازنة عام ٢٠١١ .

ويرتبط العراق مع الدول المجاورة بعدة منافذ حدودية ، أبرزها منفذ إبراهيم الخليل الذي يربط العراق بتركيا ومنفذا الوليد وربيعة مع سوريا، ومنفذ طريبيل مع الأردن، ومنفذ عرعر مع حدود السعودية، ومنفذا الشلامجة والمنذرية مع إيران.

مؤشرات الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠